

محضر إجتماع

الهيئة العامة لشركة مصرف بغداد (ش.م.خ)

المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة إستناداً الى أحكام المادتين ٨٦ و ٨٧ / ثانياً من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل إنعقد إجتماع الهيئة العامة لشركة المصرف برئاسة عضو مجلس الإدارة السيد باسل حسام الدين شاکر المدير المفوض للشركة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء المصادف ٢٠١٧/٧/١٢ في نادي العلوية . رحب رئيس الإجتماع بإسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالسادة الحضور وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور هذا الإجتماع السنوي ، كما رحب بممثلي البنك المركزي العراقي السيدة زينة مصطفى عبد الله والسيدة شيما محمد فاضل على حضورهم الإجتماع وشكرهم وقدم الشكر الى البنك المركزي العراقي على تفضله بإرسال ممثليه لحضور هذا الإجتماع ، أيضاً رحب رئيس الإجتماع بالسادة ممثلي دائرة تسجيل الشركات السيد مازن أحمد هاشم والسيدة ثناء حمادي هايس على حضورهما هذا الإجتماع ، وتم الترحيب بالسادة ممثلي هيئة الأوراق المالية السيدة نغم حسين والسيد سامر عباس على حضورهما هذا الإجتماع .

و عملاً بالمادة ٩٥ من قانون الشركات إختار السيد رئيس الإجتماع السيدة داليا حسام صادق كاتبة لتدوين وقائع الإجتماع ، كما إختار السيد غازي موسى الكفاني مراقباً للجلسة وطلب منه حساب أصوات الحاضرين فبين له أن الأسهم الممثلة في الإجتماع أصالةً وإنابةً ووكالةً بلغ عددها ٨٠٢ ٠١٥ ١٢٢ ١٦٨ سهماً ويمثل ٦٧،٢٤٤ % من رأس المال البالغ مئتين وخمسين مليار سهم .وبالنظر لحصول النصاب القانوني أعلن البدء بالإجتماع ودعا الى إنتخاب رئيس للهيئة العامة فرشح المساهم السيد عبد الباقي رضا وأنتخب بالإجماع رئيساً للهيئة العامة فاستلم مهام الرئاسة وشكر الحاضرين على ثقنتهم وأعرب عن أمله في أن يوفق في إدارة الإجتماع بما يرضيهم ، ثم أعلن البدء في مناقشة فقرات جدول الأعمال المعلن المتكون من ثمان فقرات وحسب تسلسل الموضوعات المدرجة فيه مالم يكن هناك إقتراح بإضافة مواضيع أخرى تحت الفقرة ٨ (أية مواضيع أخرى) وفق المادة (٨٩) من قانون الشركات والتي تسمح بإضافة فقرة جديدة بناءً على طلب من يمثل في الإجتماع مالا يقل عن ١٠% من رأس المال وعلى أن لا تؤدي الى تعديل عقد الشركة فقدم المساهم السيد سعد جبوري حمزة طلباً بإضافة فقرة الى جدول الأعمال (الفقرة ٨ أية أمور أخرى) بالنص الآتي : " النظر في شطب عدد من الإستثمارات التي مجموع أرصدها (٨١،٢٨٠،٠٠٠ دينار) واحد وثمانون مليوناً ومئتان وثمانون ألف دينار وتمثل إستثمارات في خمس شركات لم يعد لها وجود بعد سنة ٢٠٠٣ " وبعد التأكد من أنه يمثل في الإجتماع ٤٨٦ ١٤٨ ٠٠٦ ٣٦ سهماً وهذا العدد يمثل ١٤،٤% من رأس المال حصلت الموافقة بالإجماع على إضافة الفقرة الى جدول أعمال الاجتماع .

ثم بوشر بمناقشة جدول الأعمال والمتكون من ٨ فقرات وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها على الوجه التالي :

١. مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :

المساهم د. طه يحيى الحسنى :

تطرق لموضوع السرقة في أربيل ولعدم وجود الإفصاح عنها ، ولموضوع أسباب وأهمية عقد الإجتماع الماضي في أربيل وليس في بغداد ، ولموضوع سرقة السيارة حيث أشار السيد رئيس الهيئة الى صدور الحكم لصالح المصرف في هذه القضية، ولموضوع سرقة فرع السنك لعدم وجود الغرفة الحصينة فيه ، ولسرقة ٣٢ مليار دينار من المصرف في أربيل .

وقد أوضح السيد المدير المفوض بأن حقوق المساهمين مهمة جداً للمصرف لكن سوء الأوضاع في البلاد أدى الى ماحدث ، أما بالنسبة لفرع أربيل فأشار بمتابعة كل الخطوات المطلوبة مع الجهات الأمنية لإسترداد حقوق المساهمين والتي ستعكس على الأرباح .

المساهم محمد صالح الشماع :

قال بأن التقرير السنوي لم يعد وفق التشريعات النافذة وكان المتفق عليه الإجتماع بالسيد المدير المفوض يوم أمس لكن بسبب العطلة سيتم عقده إجتماع آخر معه لعرض ملاحظاته على التقرير السنوي بصيغته الجديدة .

المساهم حسين محمود المهيلي :

أشار الى أن يكون إجتماع الهيئة العامة بالربع الأول من السنة لإستلام المساهمين أرباحهم دون خسارة لأن عقده بالشهر السابع من السنة يسبب خسارة لهم حين إستلامهم الأرباح .

المساهم د. علاء إبراهيم الموسوي :

أشار إلى أن سرقة أربيل هي من أهم المواضيع الواجب مناقشتها في هذا الإجتماع لأسباب منها :

أولاً: تم أخذ المال من أرباح المساهمين .

ثانياً : تعامل الإدارة السابقة يدل على شبهاث ويعزي ذلك الى سرقة ٣٢ مليار دينار من المصرف وعدم علم الإدارة بذلك وأشار الى ضعف الجهات الرقابية في إكتشاف السرقة .

ثالثاً : فقدان ثقة المساهمين والمودعين بالمصرف مما أدى الى هبوط سعر السهم الى ٦٦٠ فلساً أيضاً .

وإستفسر عن الإجراءات المتخذة بشأن الأموال المحجوزة في إقليم كردستان وبشأن منح قروض ووثائق مزورة وأخرى مسجلة بإسم أشخاص آخرين وعن محاسبة الفاعلين .

المساهم فيصل الأعمى :

عقب على أن قيمة السهم بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ بلغ ١,١٩٠ ديناراً في حين اليوم الأربعاء المصادف ٢٠١٧/٧/١٢ أي بعد ستة أشهر هبط إلى ٦٦٠ فلساً وعزى ذلك الى سرقة فرع أربيل .

وقد أوضح السيد رئيس الهيئة بأن هذا الأمر قديم وليس السبب الرئيسي في هبوط الأسهم .

أوضح السيد المدير المفوض أن سعر السهم لمصرف بغداد لا زال محافظاً وأشار الى أن السبب الرئيسي لتذبذب أسعار الأسهم هو قلة السيولة بالسوق . أيضاً أشار إلى أن المصرف استطاع تجاوز هذه الأمور وطمان المساهمين بأن مجلس الإدارة متابع وبصورة حثيثة وكبيرة لهذه المواضيع وتم إتخاذ إجراءات صارمة بشأن الفاعلين وسوف يتم حفظ حقوق جميع المساهمين .

إقترح الدكتور طه يحي الحسنى تصفية وإيقاف جميع أعمال المصرف من قروض وغيرها في إقليم كردستان وإسترداد أموال المساهمين ذلك لأن الإقليم إستولى على كل أرصدة المساهمين من البنوك الأهلية الموجودة في البنك المركزي في كردستان وأشار الى أنها عملية قرصنة من قبلهم .

أيضاً تم الإستفسار من قبل المساهم د.علاء الموسوي عن دفع المصرف ١٢ مليون دولار لغلق دعوى تخص خطاب ضمان .

أوضح السيد المدير المفوض وجود خطاب ضمان لوزارة الكهرباء بضمانة مصرف عالمي وتم الدفع من قبل المصرف لكن زبون البنك الضامن إعترض على الجهة المستفيدة لدفع المبلغ وبعد سلسلة دعاوى كسب المصرف الدعوى ضد البنك الضامن وسيتم الحسم لصالح المصرف .

إستفسرت السيدة نغم حسين ، ممثلة هيئة الأوراق المالية ، عن الإلتباس الحاصل في عدد الدعاوى المقامة ضد المصرف والتي لا تزال مرافعاتها جارية مشيرة إلى أنه ورد عددها في التقرير السنوي (١٥) دعوى مبلغها (٣) مليار دينار في حين ورد عددها في تقرير مراقب الحسابات (٢١) دعوى مبلغها (٢٤) مليار دينار .
أشار السيد المدير المفوض الى أن المبالغ أكثر من (٥) مليار دينار لكن سيتم التأكد من المبلغ .

بعد إنتهاء مناقشة التقرير حصلت مصادقة الهيئة العامة عليه بالأغلبية حيث صوت
ضده من يمثل في الإجتماع ٥٢٢,٠٣٣,٠٠٦ سهماً .

٢. مناقشة تقرير السيد مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١
وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :

أشار المساهم السيد محمد صالح الشماع إلى فقدان التقرير أهم عناصره الأساسية
وهو تاريخ التقرير وقد وردت في التقرير ملاحظات عديدة يجب أن تؤخذ من قبل إدارة
المصرف بنظر الإعتبار منها إعداد خطة للديون متأخرة التسديد ، الديون تكون قيد
التنفيذ ، إحتساب مخصص المحافظات الساخنة وإلى غير ذلك

أيضاً أشار إلى ضرورة أن يكون تقرير مراقب الحسابات خالياً من الإلتباس والغموض
فمثال موضوع الديون المشطوبة تم العلم من قسم الإئتمان بأن بعض زبائن المصرف
قاموا بتسديد ديونهم أو بعض أقساطها التي سبق شطبها خلال سنة ٢٠١٧ .

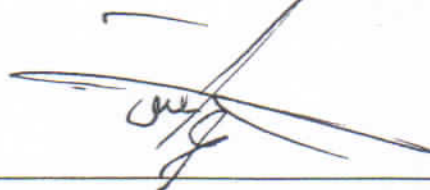
أجاب السيد زهير البحراني - مراقب الحسابات بأن رقم وتاريخ التقرير مثبتان في
التقرير الصادر منه ولكنها لم يظهرها في الكراس الموزع على المساهمين ، وأضاف
إنه بعد المناقشة مع السيد عادل محمد الحسون - رئيس لجنة مراجعة الحسابات
للمصرف ، وإدارتي المخاطر والإئتمان في المصرف تم التوصل لفتح حسابات نظامية
لمتابعة الديون المسددة حتى لا يساء إستعمالها وستتم متابعة هذا الموضوع مستقبلاً مع
إدارة المصرف علماً أن هذه الديون متراكمة لسنوات سابقة وإجراء الشطب كان في
٢٠١٧ .

وعلق السيد رئيس الهيئة أن هذه المبالغ المسددة ستظهر في التقرير السنوي لسنة
٢٠١٧ .

أضاف المساهم السيد محمد صالح الشماع إن إعداد الحسابات بموجب معايير المحاسبة
الدولية يجب أن تؤخذ من ناحية شكلية ، قانونية ، تشريعية وبشكل واضح .
أوضح السيد مراقب الحسابات بأنه تمت المناقشة على مستوى مجلس المهنة والبنك
المركزي العراقي بحضور المحافظ وغيرهم وتم التعميم من قبل البنك المركزي
العراقي على ضرورة تطبيق المعايير الدولية كبيانات إحصائية .

تمت الإشادة من قبل المساهم السيد فائق العاني بمؤسس المصرف المرحوم حسن
النجفي وبالسادة عائلة شريف المحترمين .

وقد تم التأكيد من قبل السيد المدير المفوض بأن مجلس الإدارة حريص على متابعة
حقوق المصرف وأوضح بأنه بمقارنة مصرفنا مع المصارف الأخرى تم تمييز
المصرف من جهة خارجية وتم إختياره كأفضل مصرف من قبل مؤسسة
Global Finance المعتبرة عالمياً وهذا بمثابة تقدير للمساهمين جميعاً .



طلب ممثلو هيئة الأوراق المالية إيضاح الفقرة الخاصة بالإستثمارات المالية وتقييمها وأوضح السيد مراقب الحسابات بأنها معالجة قيادية معقدة وأكد على التنسيق مستقبلاً مع السيد عادل محمد الحسون - رئيس لجنة مراجعة الحسابات ، بما يؤمن تجنب ازدواجية القيود المحاسبية .

بعد إنتهاء مناقشة التقرير قررت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة عليه.

٣. الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠١٦ :

تطرق السيد عادل محمد الحسون - رئيس لجنة مراجعة الحسابات الى نقاط أساسية هي : أولاً - الإختلاس في أربيل حيث أشار لوجود خلل في الأجهزة الإدارية في إقليم كردستان وبشكل خاص فرع البنك المركزي هناك أدت لعملية الإختلاس ، وإن الطرف الثاني هو جهة رسمية مؤتمنة على عمل المصرف وهو البنك المركزي في كردستان وقد أقام المصرف دعوى على فرع البنك المركزي هناك بحدود ٢٦ مليار دينار إضافة إلى دعاوى أخرى على أطراف ذات علاقة بعملية الإختلاس . والأمر الثاني يتمثل في ارتفاع رصيد الديون المتعثرة وذلك يرتبط بشكل أساسي بالوضع الإقتصادي للدولة والعجز في الموازنة الذي نجم عنه عدم تسديد الوزارات لإستحقاقات المقاولين المنفذين للمشاريع ، كذلك عجز السيولة النقدية المتوفرة لدى المواطنين مما نجم عنها عدم تمكن المصرف من بيع العقارات التي تمثل ضمانات للقروض الممنوحة من قبله ببيعها وإطفاء أرصدة القروض الممنوحة مقابلها . الأمر الثالث هو شطب الديون المتعذر تحصيلها نتيجة التزوير في وثائق الضمانات الرسمية الخاصة بالعقارات المقدمة للرهن مقابل القرض الممنوح حيث أوضح أن هذه الوثائق المزورة صادرة من الدوائر الرسمية ذات العلاقة ومن المؤسف أن هذا الخلل في أداء الدوائر الرسمية يتحمل جانبه السلبي المصرف .. وهناك ضوابط إضافية إعتمدها المصرف لتجنب هذا الخرق الأمني . الأمر الرابع .. إن شطب الدين لا يعني توقف المطالبة عن تحصيله ولكن يستمر مراقبته بحسابات نظامية كذلك إستمرار متابعة إدارة الإلتزام والإدارة القانونية إمكانية تحصيله كلاً أو جزءاً .

وأخيراً نود أن يكون المساهمون على إطلاع بإجراءات الإدارة بتحديث هيكلية المصرف ونظم المعلومات فيه ، فقد تم التعاقد مع شركة متخصصة لوضع كافة متطلبات الحوكمة في المصرف (الهيكل الإداري ، الوصف الوظيفي ، السياسات والإجراءات ، السلم الوظيفي ... الخ) وأنجزت المهمة في ٢٠١٧/٣/٣١ وهذه الإجراءات الآن موضع التطبيق المرحلي ، كذلك تم التعاقد مع شركة متخصصة بنظم المعلومات الآلية لإستكمال إعتماد هذه النظم في كافة أوجه نشاط المصرف وبنسبة ١٠٠% وإنجاز ذلك في نهاية عام ٢٠١٧ . تمت المصادقة على التقرير بالإجماع .

٤. مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ والمصادقة

عليها:

تم إطلاع الهيئة العامة على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٦ وتمت المصادقة عليها بالإجماع .

٥. مناقشة إقرار مقسوم الأرباح لعام / ٢٠١٦ وإتخاذ القرار المناسب .

أشار السيد المدير المفوض الى أرباح سنة ٢٠١٦ وبين ان مجلس إدارة المصرف أوصى بتوزيع ٥% من رأس المال أي توزيع مبلغ (١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دينار) اثني عشر ملياراً وخمسمئة مليون دينار فاقترح المساهمون زيادة نسبة توزيع الأرباح إلى ٧% أي توزيع مبلغ (١٧ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دينار) وبعد المناقشة تم التصويت بالإجماع من قبل المساهمين على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٧% من رأس المال وتخصيص مبلغ سبعة عشر ملياراً وخمسمئة مليون دينار لهذا الغرض وترحيل الباقي من أرباح هذه السنة الى الفائض المتراكم .
تمت الإشادة من قبل المساهمين وأكدوا بأن مصرف بغداد يبقى قائداً للمصارف الأهلية .

٦. تعيين مراقب الحسابات لعام / ٢٠١٧ وتحديد أجوره .

بين السيد رئيس الهيئة أن البنك المركزي وجه بتعيين مراقبي حسابات كما حصل في سنة ٢٠١٦ بناءً عليه رُشح السيدان فرقد السلطان وزهير البحراني ، مراقبين لحسابات المصرف لسنة ٢٠١٧ فحصلت المصادقة بالإجماع على تعيينهما وتحديد أجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة .

٧. إبراء ذمة مجلس الإدارة وتحديد مكافأته للسنة المالية / ٢٠١٧ :

قررت الهيئة العامة بالإجماع إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتم تحديد مكافأتهم بمبلغ ٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠ (ثلاثة وعشرين مليون دينار) للسيد رئيس مجلس الإدارة وبمبلغ ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ (ثلاثة عشر مليون دينار) لكل عضو من أعضاء المجلس .

٨. أية أمور أخرى :

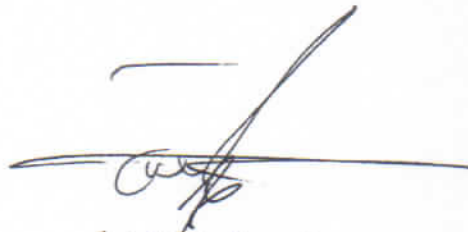
الفقرة المضافة هي (النظر في شطب عدد من الإستثمارات التي مجموع أرصدها (٨١,٢٨٠,٠٠٠ دينار) واحد وثمانون مليون وثمانان وثمانون ألف دينار وتمثل إستثمارات في خمس شركات لم يعد لها وجود في عام ٢٠٠٣)



أشار السيد رئيس الهيئة أن هذا الموضوع وردت الإشارة إليه في الفقرة ٥ من تقرير لجنة مراجعة الحسابات . وبناءً على التساؤل عن هذه الشركات المقصودة فذكر أنها: شركة ألعاب الرصافة ، شركة السندباد ، شركة بغداد السلام ، شركة صناعة المواد الإنشائية ، شركة الإتحاد الصناعي لإنتاج المولدات .
وقد أوضح السيد رئيس لجنة مراجعة الحسابات نتيجة للتقارير الرقابية من اللجان التفتيشية من البنك المركزي أردنا معرفة معلومات عن هذه الشركات ولعدم توفر المعلومات عنها أردنا شطبها .

بين عدد من المساهمين بأن هذه الشركات موجودة فعلاً وإن لم تكن عاملة ولذلك لا يجوز شطبها وعلق رئيس الهيئة مؤكداً وإقترح إحتجاز تخصيصات لتغطية هذه الإستثمارات . بناءً عليه لم تحصل المصادقة على شطب الشركات المذكورة .

وبعد الإنتهاء من بحث ومناقشة فقرات جدول أعمال إجتماع الهيئة العامة وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، شكر رئيس الهيئة العامة الحاضرين وممثلي البنك المركزي العراقي وممثلي دائرة تسجيل الشركات وممثلي هيئة الأوراق المالية على مساهماتهم في الإجتماع وتمنى للمصرف مزيداً من التطور والإزدهار وأعلن ختام الإجتماع في الساعة الواحدة ظهراً .



رئيس الهيئة العامة
عبد الباقي رضا هادي



مراقب
غازي موسى الكناني



كاتبة
داليا حسام صادق